مقدمة

ظفر موضوع الدولة والسلطة بالقسط الأكبر من اهتمام المفكرين السياسيين منذ أفلاطون وحتى اليوم . ولقد وصل هذا الاهتمام إلى درجة اعتبر معها الفكر السياسي في جوهره، ما هو إلا تفكير فى السلطة، التى تعتبر الدولة مستقرها ومستودعها ، ويتضح ذلك جليا إذا ما عرفنا أن النظرية السياسية ظلت تحمل اسم نظرية الدولة حتى نهاية القرن التاسع عشر، حتى تخلت عن هذه التسمية على أثر ارتباطها بالتحليل التجريبي للحياة السياسية كبديل عن التحليل القانوني، الذى كان يذهب إلى أن السلطة السياسية ليست إلا الممارسة القانونية للقوة .

هذا وقد كانت الدولة هدفا للكثير من الأسئلة على مر العصور ، ولعل أهم هذه الأسئلة ما اتصل منها بالغاية أو الغايات التى تزعم الدولة أنها ستحققها لأبناء المجتمع ، وكذلك مدى نجاح الدولة فى تحقيق هذه الغايات التى نادت بها ... هذه الأسئلة التى تتصل أوثق الاتصال بذلك السؤال الهام .

من أين تستمد سلطة الدولة شرعيتها ؟

ولعل من قرأ جمهورية أفلاطون يتذكر قول" تراسيما خوس" (Trasymachus) على سبيل الجدل أن العدالة ليست إلا حكم الأقوى . وحين نقول العدالة،إنما نقصد القانون الذى به تحقق العدالة . فالقانون هو حكم الأقوى ، والحق هو القوة . ولم يكن تراسيما خوس هو وحده فى اليونان ، وليس وحده فى تاريخ الفكر،من يذهب هذا المذهب نتيجة لعجزه عن التمييز بين الحق والقوة وبين القانون والسلطة .

والحق أن الضمير الإنساني بوجه عام يرفض أن يسلم بأن السلطة تستمد شرعيتها من مجرد القوة . فلا غرابة إذن أن نجد أكثر الفلاسفة يعرضون عن هذا الرأى ، ويذهبون إلى أن شرعية السلطة مستمدة ، من شيء آخر غير القوة . وذلك الشيء هو رضا الناس وقناعتهم بأن فى طاعة الدولة نفعا لهم ، وأن هذا النفع هو المبرر الوحيد لقيام السلطة واستمرارها .

والفكر السياسي الإنجليزي،قد عرف ذلك الحوار الخصب والبناء حول التنظيم السياسي ، وأهدافه،والدولة وغائيتها ، وأنتج لنا نظريات سياسية هامة كانت لها ولا تزال إسهاماتها المؤثرة فى تشكيل الفكر السياسي الحديث والمعاصر . ونحن لا يمكن لنا دراسة هذا الفكر على امتداد تاريخه،ومن ثم اقتصرنا على تناول فترة تاريخية معينة ، لعلها من أكثر فترات هذا الفكر إيجابية وثراء – هى تلك الفترة الممتدة من بداية القرن السابع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين والتى شهدت بزوغ تيارين رئيسين فى فلسفة الدولة شكلا ولا يزالا أهم قسمات عصرنا الفكرية والسياسية وهما التيار الليبرالي الذى يعد الفيلسوف الإنجليزي

جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) مؤسسه الأول . والتيار الاشتراكي الذى يعد فيلسوف السياسة البريطانى هارولد ج. لاسكى أبرز ممثليه الكبار سواء فى إنجلترا أو على صعيد الحركة الاشتراكية العالمية .

والملاحظ أن مفهوم الدولة عند جون لوك،والذى قام على أساس من نظرية العقد الاجتماعى،قد أخذ منحى ليبراليا يضع القيود على السلطة،انتصارا لحقوق الأفراد الطبيعية وهى الحياة والحرية والملكية واستجابة للمكاسب التى أحرزتها الطبقة الوسطى الصاعدة بثورة ١٦٨٩ . ويذهب لوك إلى أن حماية هذه الحقوق،وصيانتها هى التى استدعت وجود السلطة وأسست لها ، ويحق للمواطنين بالتالى الخروج عليها أى"السلطة " إذا ما خرجت على الغرض المنشود الذى استدعى قيامها . والحق أن هذا المفهوم للدولة عند جون لوك والذى أخذ اسم الدولة الحارسة بالإضافة إلى دعوته إلى التسامح الدينى كانت له إيجابياته الكثيرة بالقياس للحظة التاريخية التى كانت تمر بها إنجلترا وقتذاك وساهم إلى حد بعيد فى تحقيق نوع من الاستقرار السياسي،ساهم فى توطيد الحكم للقوى الرأسمالية الناهضة،وترسيخ مؤسسة الملكية الفردية وتحديد دور السلطة السياسية . فضلاً عن آثاره اللاحقة ومساهمته فى الثورتين الأمريكية والفرنسية . إلا أن القرنين التاليين قد شهدا هجوما شديدا على المفهوم الليبرالى للدولة عند جون لوك بعد أن انكشفت الآثار المأساوية للنظام الرأسمالى وظهور ما يعرف بالمشكلة الاجتماعية على صعيد أوروبا بأسرها خلال القرن التاسع عشر . وأصبحت الحاجة ماسة لإدخال تعديلات جذرية عليه . وقد حمل لواء تلك التعديلات مفكرون عظام أمثال جيريمى بنتام وجون استيوارت مل وتوماس هل جرين وهوب هاوس وغيرهم .

من داخل المعسكر الليبرالي خاصة بعد ظهور الفكر الاشتراكى بمدارسه المختلفة فابيه كانت أم ماركسية أو اشتراكية ديمقراطية .

ومن ثم شهدنا مفهوما آخر لغائية السلطة وماهيتها على يد هارولد لاسكى،يصل إلى درجة كبيرة من التباين والاختلاف نتيجة للتطور الذى لحق بالمجتمعين الأوروبى بوجه عام والإنجليزى بوجه خاص خلال قرون ثلاثة . ولعل أهم أوجه الخلاف بين المفهومين،هو الحجم المتزايد لدور الدولة وطرح نموذج للاقتصاد المختلط الذى لا يترك للأفراد حرية المبادرة الاقتصادية على نحو كامل كما كان فى المفهوم القديم عند جون لوك . وقد تنوعت المصادر الفكرية وراء تجربة الاقتصاد المختلط فهناك:المدرسة الفابية فى بريطانيا والتى تأسست فى نهاية القرن التاسع عشر وهناك السياسة الديناميكية الفعالة التى تبناها الرئيس روزفلت فى الثلاثينيات والمتمثلة فى تدخل دور الدولة المباشر فى الاقتصاد على نمط ما اقترحه جون كينز وذلك من أجل إنقاذ البلاد من الكساد الاقتصادى الكبير سنة ١٩٢٩ .

وهناك أيضا التجربة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتي،وعدد من دول شرق ووسط أوروبا،التى قامت على أساس الاعتماد الكامل على الدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

والواقع أن التعرض بالتحليل والتقييم للتيارين الليبرالى والاشتراكى حول فلسفة الدولة لم يكن يعتقد حتى عهد قريب أنه لا ينطوى على قيمة أكثر من قيمته التاريخية المحضة . إذ كانت الفكرة السائدة أن الفكر الليبرالي قد انحسر،خلال القرنين الماضيين لصالح الفكر الاشتراكى،حتى ساد الانطباع بأن الليبرالية إنما هى من تراث الماضى،الذى لا يتجاوب مع حقائق العصر.لكن بعد مرور مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية،التى بشرت بالحرية والثورة الليبرالية وتحديدا فى سنة ١٩٨٩ – ١٩٩١ تحلل النظام الماركسى فى الاتحاد السوفيتى،ودول المنظومة الاشتراكية فى أوروبا . وكانت الفاشية والنازية قد قضى عليهما مع الحرب العالمية الثانية . وكتب فرانسيس فوكو ياما كتابه الشهير عن نهاية التاريخ والانتصار النهائى لليبرالي بشقيها الاقتصادى (السوق) ، السياسى (الديمقراطية).

وأخذت الليبرالية تمارس تأثيرا واسع النطاق على المجتمعات الإنسانية سواء الغربية منها أو الشرقية،حتى على مستوى مجتمعاتنا العربية،بزعم أنها النموذج المنتصر،وأنها الخيار الوحيد الصحيح للتقدم أمام الإنسانية .

من ناحية أخرى –

فلقد تزامن مع هذا المد الليبرالى.عوده لذلك الجدل الصاخب،حول الدولة ودورها، وحدود تدخلها،وصلة هذا التدخل بحقوق الأفراد خاصة بعد تراجع معدلات التنمية فى دول العالم الثالث التى أعطت للدولة دورا رئيسياً بالنسبة لقضية التنمية من ٥.٥ % – ٦,٥ % سنوياً فى فترة الستينيات إلى ٢,٥ % – ٣,٥ % فى السبعينيات والثمانينيات وبداية السبعينيات واشتداد البطالة فى الدول المتقدمة،ودخولها فى نوع من الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى بزوغ تيارات يمينيه محافظة من ريجانية وتاتشرية . وتلك ليست مجرد سياسات ملائمة للأوضاع المستجدة ، وإنما يصاحبها تيار فكرى فلسفى يعاود النظر فى أسس الحكم وحقوق الأفراد.لاعتبارات متعلقة بالحرية حينا والكفاءة الاقتصادية حينا آخر –

ومن الجدير بالذكر.أن بلادنا قد شهدت كذلك ذلك الحوار العاصف بين مختلف الفئات الفكرية،حول الدور الذى يجب أن تلعبه الدولة حاليا . فأنصار الاشتراكية كانوا يرون أن الحديث عن الخصخصة إنما يخفى وراءه مؤامرة للانقضاض على القطاع العام ، وبنفس الدرجة فإن مؤيدى الاقتصاد الحر كانوا يخشون أن كل حديث عن تقوية سلطة الدولة وترسيخ

هيبتها،إنما هو تمهيد لتصفية القطاع الخاص،وإضعاف للمبادرة الفردية التى يعتقدون أن فيها سر التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

من هنا تتحدد ضرورة هذا البحث وأهميته :-

فإن الدراسة المتجددة للمفاهيم الليبرالية والاشتراكية حول فلسفة الدولة،لم تعد من شأن الماضى وحده أو المجتمع الإنجليزى بصفة خاصة وإنما هى باتت شغل الحاضر،وهاجس المستقبل بالنسبة لجميع المجتمعات الإنسانية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً.مما يعطى أهمية إضافية للتعرض بالتحليل والنقد لتلك المرحلة الغنية بالمفاهيم والقضايا والتى تمتد من جون لوك،حتى لاسكى،وإلقاء مزيد من الضوء عليها – إذ أنها تحمل فى باطنها جذور كل تلك التصورات والنظريات السياسية التى يكثر بشأنها الجدل فى مجتمعنا والعالم الخارجى فى هذه اللحظة المصيرية من تاريخ المجتمع الإنسانى .

هذا فضلاً عن أن المكتبة العربية بوجه عام تفتقر إلى دراسات فكرية عميقة حول الدولة بالرغم أن الأزمة العامة التى يعيشها المجتمع العربى اليوم تتركز كما يقول برهان فليون أحد المفكرين العرب الكبار كلياً حول الدولة ، التى لا يزال ينظر إليها حسب التصور السائد لمفهوم السياسة كما لو كانت القلعة الحصينة،التى يشكل احتلالها الشرط الذى لا غنى عنه للتحكم الكامل بالصيرورة الوطنية .

من ناحية ثالثة :-

فربما كانت الدراسة هى الأولى التى يتم فيها تناول هارولد لاسكى على نحو شامل ، بالرغم من موقعه الهام والمتميز داخل الحركة الاشتراكية . بدون إغفال أن ثمة دراسات ومقالات متفرقة قد تناولت أجزاء من فكره السياسى ، وكذلك قيام بعض الكتاب والدارسين بترجمة عدد من آثاره القيمة إلى العربية . إلا أننى أعتقد أن لاسكى كفيلسوف سياسة لامع يستحق الكثير من الاهتمام والتقدير،وتخصيص دراسة شاملة للإحاطة بجميع جوانب فكره السياسي . ولعلى بهذا البحث أحاول تدارك هذا النص بتناول مفهوم الدولة لديه بكل ما يتعلق به من قضايا الحرية والديمقراطية والسيادة والملكية والثورة .

ب- خطوات البحث ومنهجه

لقد تركزت خطة البحث فى أربعة فصول رئيسية بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وقائمة بالمراجع والمصادر التى تم اللجوء إليها .

أما الفصل الأول :

فيتضمن عرض تاريخي لتطور مفهوم الدولة والسلطة عبر العصور المختلفة وحتى العصر الحديث . وهو يتخذ نقطة البدء من الحضارات الشرقية القديمة،ثم التصورات السياسية للإغريق القدماء وبالذات عند الفيلسوفين العظيمين أفلاطون وأرسطو . مروراً بالدولة القانونية عند الرومان . ثم الدولة التيوقراطية فى العصر الوسيط والحلول التى قدمها القديس توما الأكوينى،لإشكالية العلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية . ثم تطرقنا لمفهوم الدولة فى الإسلام ونظرية ابن خلدون السياسية . وانتقلنا بعد ذلك للدولة الإقليمية فى عصر النهضة ، والتى تحولت فيما بعد إلى الدولة القومية بمقوماتها الأساسية.والتى تبلورت فى أواخر القرن الثامن عشر مع الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩ . وكان من الطبيعى التعرض للأفكار السياسية الهامة لكل من نيقولا ميكيا فيللى وجان بودان والتى ساهمت إلى حد كبير فى بلورة فكره الدولة كما نعرفها اليوم . ثم انتقلنا إلى فلسفة الدولة فى العصر الحديث عند أبرز ممثليها فلاسفة العقد الاجتماعى هوبز وروسو والتى بلغت ذروتها فى الفلسفة الهجيلية . وأخيراً الدولة المعاصرة عند واحد من أكبر الفلاسفة المعاصرين وهو كارل ماركس .

أما الفصل الثانى من الدراسة فقد خصص لجلاء مفهوم الدولة والسلطة عند جون لوك وتناولنا فيه بالدرس والتحليل والنقد حياة لوك وعصره ثم تفنيده لمبدأ الحق الإلهي فى الحكم المطلق،ونظرية العقد الاجتماعى لديه.وخصصنا المبحث الرابع لمفهوم لوك عن الحكومة المقيدة.وفكرته عن فصل السلطات.أما المبحث الخامس فقد أفرد لنظرية لوك عن الثورة . وأخيراً خصص المبحث السادس والأخير لتقييم عام للنظرية السياسية عند جون لوك وبيان ما لها وما عليها .

ثم جاء **الفصل الثالث** من الدراسة تحت عنوان هارولد لاسكى والانتقال من الليبرالية إلى الاشتراكية وتم فيه بيان مفهوم الدولة عند لاسكى . وقد قسم كذلك إلى عدد من الأجزاء منها لاسكى وحياته وعصره . ولما كنا بصدد عقد مقارنة بين لوك ولاسكى فلقد كان مهما التعرض لتطورات المذهب الليبرالي . ثم خصصنا جزءاً عن لاسكى من الفابية إلى الماركسية كتمهيد لنظرية الدولة لديه التى أفردنا لها مبحثاً مستقلاً مطولا – ولما كانت مفاهيم الحرية والديمقراطية والسيادة عناصر أساسية،لا غنى عنها عند التطرق لفلسفة الدولة فقد تناولنا فى مبحثين مستقلين نظرية لاسكى فى تعددية السيادة ، وكذلك نظريته فى الحرية والدولة الحديثة ولم يكن بد كذلك من تناول مفهوم الثورة عند لاسكى والجزء الأخير خصص لتعقيب عام عن لاسكى .

ويتبقى الفصل الرابع والأخير:

ولقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية جميعها بمثابة موضوعات للمقارنة بين لـــوك ولاسكى،وقد تناول الأول منها الأساس الفلسفي لسلطة الدولة عند كليهما وإنها بينما ارتكـــزت عند لوك على نظرية العقد الاجتماعى – هذه النظرية المركزية فى تفسير نشأة الدولة وغايات التنظيم السياسي فى العصر الحديث ، فإنها قد قامت لدى لاسكى على ثلاث مدارس فلســـفية متباينة هى النفعية والفابية والماركسية –

أما المبحث الثانى فقد خصص للملكية – هذا المفهوم الذى هو حجر الزاوية فى فلســفة لوك السياسية بينما عند لاسكى هو المفهوم الذى قامت فلسفته من أجل تحجيمه أو وضعه فـــى إطار مصلحة الجماعة – وحيث أن مبدأ فصل السلطات كان للوك فضل وضع بذرته الأولـــى ولم يلبث مونتسكيو أن صنع منه نظرية كاملة هى دعامة الديمقراطية البرلمانية ، فإن لاسكى يتناوله على نحو نقدى ولا يقبل به قبولا كاملاً .

ونظراً لأن مفهوم الحرية والديمقراطية هو المعيار الذى تقاس به الدولة وتمتحن فإنـــه كان لابد لنا من وقفة طويلة معه سواء عند لوك أو لاسكى لبيـــان أوجـــه الاتفـــاق وأوجـــه الاختلاف .

أما بالنسبة للمنهج –

فقد استخدمت منهجى التحليل والمقارنة بنظرة تاريخية موضوعية إيمانا منى بأن هذين المنهجين قد ساعدا ليس فقط فى تقدم علم السياسة منذ أرسطو وحتى اليوم . وإنما لاعتقـادى بأن هذين المنهجين،هما الأكثر ملائمة لروح البحث ومادته،من حيث أن الدراسة تقوم علـــى العرض والتحليل للتصورات والأفكار السياسية لكل من لوك ولاســـكى،إزاء فلســـفة الدولـــة وغائية السلطة . دون الاكتفاء بمجرد العرض والتحليل،وإنما يتعداه إلـــى المقارنـــة بينـــهما لاستجلاء أوجه التشابه والاختلاف رغبة فى الوصول إلى أكمل فهم ممكن لكل من الليبراليـــة والاشتراكية وموضع التمييز فى كلا المدرستين حيث أن الدراسات المقارنة تعطى القدرة أكثر من أى منهج آخر على الفهم والتقييم السياسيين . وبذلك يأخذ المنهج فى إجماله طابع المقارنة التاريخية القائمة فى ثناياها على التحليل والتركيب .